مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

أزمة منصب نائب رئيس الوزراء في الوزارة السعيدية الثامنة (25كانون الاول 1943-3 حزيران 1944م) و تداعياتها في المجلس النيابي

أ.م. سمير عباس ريكان
وزارة التربية/مديرية تربية بغداد/الرصافة/3
Sameralrekan@gmail.com
07723250644

مستخلص البحث:
تسعى هذه الدراسة الى الإجابة عن إشكالية جوهرية مفادها ، هل كان استحداث منصب نائب رئيس الوزراء في الوزارة السعيدية الثامنة الممتدة من الخامس و العشرين من كانون الاول 1943م حتى الثالث من حزيران عام 1944م مخالفة دستورية حقيقية استوجبت هذه المعارضة الحادة داخل مجلس النواب العراقي ، أم أنه كان ذريعة سياسية وظفها أطراف أخرى لتحقيق أهداف تتجاوز الجانب الدستوري المعلن ؟ وقد كشف البحث أن هذه الوزارة كانت الأولى في تاريخ العراق التي تستحدث منصب نائب رئيس الوزراء ، إذ اسند الى السياسي المخضرم توفيق السويدي ، وهو ما أثار موجة معارضة شديدة في مجلس النواب تذرعت بعدم دستورية هذا المنصب.وتوصل البحث الى أن هذه المعارضة لم تكن في حقيقتها دفاعاً عن الدستور ، بل كانت أداة سياسية وظفها الوصي عبدالإله الذي حرك نواب المجلس الذي شكله بنفسه لإضعاف نوري السعيد و اقصاء توفيق السويدي من الوزارة ، و قد استمرت هذه الضغوط حتى اجبر السويدي على الاستقالة ، ليتقدم بعد ذلك نوري السعيد باستقالتين متتاليتين قبلت الثانية منهما في الثالث من حزيران عام 1944م.واثبت البحث كذلك ان الصمت البريطاني المتعمد أعطى الوصي هامشاً للتحرك ، وان حكم المحكمة العليا الذي أيد المعارضين جاء بعد أن حقق الوصي هدفه ، مما يؤكد ان الأزمة كانت صراعاً على السلطة لا حرصا على الدستور.

الكلمات المفتاحية: نائب رئيس الوزراء ، الوصي عبدالإله ، القانون الاساسي العراقي ، مجلس النواب ، الأزمة الدستورية ، نوري السعيد .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

المقدمة :

يعد العهد الملكي في تاريخ العراق الحديث من أكثرالعهود ثراء بالأحداث السياسية. والصراعات على السلطة ، وقد شكل عهد الوصاية(1939-1952) فيه مرحلة بالغة الدقة والتعقيد ، إذ تشابك فيها النفوذ بين الوصي عبدالإله و نوري السعيد ، في ظل حضور بريطاني طاغ أثر في مجريات الأحداث و توجهاتها.ويتناول هذا البحث إحدى أبرز الأزمات السياسية في تلك المرحلة ، وهي أزمة منصب نائب رئيس الوزراء في الوزارة السعيدية الثامنة الممتدة من الخامس و العشرين من كانون الاول عام 1943م حتى الثالث من حزيران 1944م، وتداعياتها في مجلس النواب ، وقد آثر الباحث تناول هذه الأزمة بالدراسة المستقلة و المعمقة ، إذ لم تحظ باهتمام كاف في الدراسات التاريخية السابقة و اقتصر ذكرها على إشارات عابرة في طيات بعض المؤلفات دون ان يسلط الضوء على اسبابها الحقيقية و أبعادها السياسية العميقة .

واذا كانت هذه الدراسات قد أجمعت على أن الوصي عبدالإله كان يسعى الى تركيز السلطة في يده ، فإنها اكتفت بالاستدلال على ذلك بوقائع عامة معروفة ، دون ان تفرد أزمة استحداث منصب نائب رئيس الوزراء بدراسة تفصيلية مستقلة تكشف الآلية التي وظفت بها هذه الأزمة تحديدا بوصفها ذريعة دستورية لهذا الغرض ؛ و تسعى هذه الدراسة الى سد هذه الفجوة انطلاقا من إشكالية محورية مفادها هل كانت هذه الأزمة خلافا دستوريا حقيقيا حول مشروعية استحداث المنصب ، ام كانت ذريعة سياسية وظفها الوصي عبدالإله لإضعاف نوري السعيد واقصاء توفيق السويدي من الوزارة؟ وتكمن اهمية هذا البحث في كونه يكشف أن هذه الأزمة لم تكن خلافا دستوريا على منصب فحسب ، بل كانت تعبيرا صريحا عن صراع سياسي محتدم بين الوصي عبدالإله و نوري السعيد على النفوذ والسلطة ، وظف الوصي فيه المؤسسة التشريعية أداة لتحقيق أهدافه ، وقد اعتمد البحث في منهج التاريخي التحليلي القائم على استقراء الوقائع من مصادرها الأولية و تحليلها في ضوء سياقها السياسي وذلك من خلال جملة من المصادر ، في مقدمتها الوثائق المنشورة محاضر جلسات مجلس النواب التي أتاحت الاطلاع المباشر على وقائع الأزمة و حججها الدستورية ، الى جانب الكتب و الرسائل والأطاريح الجامعية ذات الصلة، بالإضافة الى البحوث المنشورة في المجلات العلمية. وقد جاء البحث في مبحثين رئيسيين تناول الاول السياق السياسي الذي أفضى الى تشكيل الوزارة السعيدية الثامنة، فيما خصص الثاني لدراسة أزمة منصب نائب رئيس الوزراء و تداعياتها في مجلس النواب حتى سقوط الوزارة.

المبحث الاول : **المشهد السياسي قبيل تشكيل وزارة نوري السعيد الثامنة 25كانون الاول1943-3 حزيران 1944م و موقف الوصي من منصب نائب رئيس الوزراء:**

تمكن العقداء الأربعة(1) (الحسني ، 1990 ؛ الغريري ، 2006)، من القيام بحركة عسكرية في الثاني من نيسان 1941م،اسفرت عن الاستيلاء على السلطة في العراق ، وقد استهدفت هذه الحركة إقصاء العناصر الموالية لبريطانيا و تقليص نفوذها في البلاد ، و عهد الى رشيد عالي الكيلاني بتأليف" حكومة الدفاع الوطني" بتفويض من قادة حركة مايو(ايار) 1941م ، وقي ظل هذه الأحداث اضطر الوصي عبدالإله (2)(بصري، 2004، ص 38-48)، الى مغادرة العاصمة بغداد الى البصرة و بعد فشله في الوقوف ضد هذه الحركة غادر العراق ، غير أن الأمور لم تلبث أن تصاعدت ، إذ اندلع التصادم المسلح مع القوات البريطانية في الثاني من ايار

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

عام 1941م، لتنتهي الحركة بعودة الوصي عبدالإله الى سدة الحكم ، وليجد العراق نفسه واقعاً تحت الاحتلال العسكري البريطاني المباشر طيلة سنوات "الحرب العالمية الثانية(1939-1945)" في أعقاب سقوط حكومة الدفاع الوطني و عودة الوصي عبد الإله الى بغداد ، جرى تكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارته الخامسة في" الثاني من حزيران عام 1941م، واستمرت في مهامها حتى السابع من تشرين الاول من العام ذاته" ، و قد افتتحت هذه الوزارة عهدها بإعلان الاحكام العرفية سعيا الى ضبط الاوضاع الداخلية المضطربة و توجيهها نحو الاستقرار فضلا عن اصدارها بيان رسميا أعلنت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها حكومة الدفاع الوطني ، و على الصعيد الخارجي ، أقدمت على قطع علاقتها الدبلوماسية مع ايطاليا في السابع من حزيران عام 1941م. (العبودي، 2011،ص 71) بيد ان هذه الإجراءات لم ترق الى مستوى التطلعات البريطانية و تطلعات الوصي عبدالإله ، اللذان كانا يلحان على اعتقال جميع المشاركين في حركة مايو(ايار) ،وإنشاء معتقلات خاصة بهم ، ريثما تتحسن أحوال البلاد او تضع الحرب أوزارها (مهدي،2022 ،ص 470)، وقد رأى الطرفان أن وزارة المدفعي تسير بخطى متثاقلة و تتهيب الرأي العام مما دفعهما الى الضغط عليها لتقديم استقالتها في الحادي والعشرين من ايلول عام 1941م، (السعدي،2005 ،ص99) و مما يلفت النظر في هذه الوزارة تدخل الوصي عبدالإله في شؤون الحكومة و قراراتها (السويدي ، 2010 ،ص 338)، و يبرز في هذا السياق الدور المتنامي للوصي عبدالاله في اعقاب حركة مايو(ايار)، إذ أصبح لاعبا سياسيا فاعلا يمارس ضغوط مباشرة و غير مباشرة على الحكومات للتأثير في قراراتها ، بل و الاسهام في إقالتها متى رأى في ذاك تحقيقا لرغباته وبسط نفوذه و من الملاحظ ايضاً أن الوصي عبدالاله تأخر في قبول استقالة وزارة المدفعي مدة بلغت ستة عشر يوما ، ولم يكن هذا التأخر اعتباطيا ، بل جاء ليتيح للجانب البريطاني الوقت الكافي للتداول والتشاور في اختيار الشخصية المناسبة لتأليف الوزارة الجديدة ، مما يكشف بجلاء عن حجم التدخل البريطاني في رسم المشهد السياسي العراقي في تلك المرحلة(الخماسي، 2001 ،ص 167).

وفي ظل إحجام عدد من الشخصيات السياسية البارزة عن تولي رئاسة الوزراء ، وافتقار الساحة السياسية في تلك المرحلة الى أغلب رؤساء الوزارات السابقين ، وجد الوصي عبدالإله نفسه أمام خيارات محدودة ، مما جعل نوري السعيد(3) (النصيري، 1988) محل ثقته و اعتماده ، فأصدر أوامره باستدعائه على وجه السرعة من القاهرة ، حيث كان يشغل منصب الوزير المفوض للعراق و ذلك لتكليفه بتشكيل" وزارته السادسة "(4)(9 تشرين الأول 1941-3 تشرين الأول 1942م)"" (الحسني، 1988، ص95)، وفي هذا السياق أورد السفير البريطاني " كينهان كورنواليس" في برقيته المؤرخة في الثامن من اذار 1942م، الى وزارة الخارجية البريطانية ، أن نوري السعيد كان قد قطع عليه وعدا قبيل تعيينه رئيسا للوزراء بأن يتعاون مع بريطانيا تعاونا تاما وغير مشروط . وذلك من خلال انتهاج سياسة الحزم والشدة في التعامل مع الأوضاع الداخلية(السعدي ،2005، ص 84). وعلى هذا النحو باتت الوزارة السعيدية السادسة تعمل تحت الإشراف البريطاني المباشر ، وتألفت من عناصر جديدة لم يشارك أي منها في الوزارة السابقة، اذا انتقى نوري سعيد أعضاءها من المقربين من بريطانيا والوصي عبدالإله ومن ابرز هذه التعيينات ، صالح جبر وزيراً للداخلية ، فضلاً عن وزارة الخارجية بالوكالة ،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

نظرا لموقفه المعارض لحركة مايو(ايار) و تأييده الصريح للوصي ، وداود الحيدري وزيرا للعدلية ،وواصلت الوزارة مسيرتها الانتقامية ، فأقدمت على فصل عدد كبير من الموظفين واعتقال عدد من الضباط تراوحت رتبهم بين ملازم وعقيد ، الذي رافق تطبيق قانون الطوارئ بشكل أوسع مما سبق . (الطفيلي ، 2003، ص 70، ؛ خضراء ،2021 ،ص54).

غير أن الخلافات سرعان ما نخرت في بنية الوزارة من الداخل ، إذ وجدت نفسها أمام معادلة بالغة التعقيد ، تستلزم الموازنة بين متطلبات الحرب و مطالب البريطانيين من جهة، وحاجات المواطنين ومطالبهم من جهة اخرى في ظل وضع اقتصادي متردٍ تجلى في أزمة التموين وارتفاع أسعار الحبوب و المواد الأساسية ، يضاف إلى ذلك تذبذب العلاقة بين البلاط الملكي ممثلا بالوصي عبدالإله والوزارة ، اذ تأرجحت بين الانسجام والاختلاف(السويدي ، 2010، ص 344)، مما افضى الى موجة من الاستقالات الوزارية انتهت بتقديم نوري السعيد استقالته في" الثالث من تشرين الأول عام 1942م"(5) (الحسني ،1988، ص 64-94) ومما يلفت النظر في هذه المرحلة أن الوزارة لم تسلم من تدخل الوصي عبدالاله في شؤونها ، ومن تنامي نفوذه السياسي وتدخله في مجريات العمل الحكومي وما أن قدم نوري السعيد استقالته من وزارته السادسة حتى عاد سريعاً لتشكيل وزارته السابعة في "الثامن من تشرين الاول عام 1942م ، واستمرت حتى التاسع عشر من كانون الاول عام 1943م "، و قد جاء هذا التكليف في ظل ضغوط مارستها السفارة البريطانية على الوصي عبدالاله ، الذي لم يجد أمامه انسب من نوري السعيد للمرحلة الدقيقة التي كانت تمر بها البلاد ، لاسيما وان العراق كان يستعد لاتخاذ إجراءات مصيرية بشأن الحرب ضد دول المحور ومشكلة التموين يضاف الى ذلك غياب أغلب الساسة المخضرمين عن الساحة السياسية (الطفيلي ،2003، ص 70).

غير أن بعض الباحثين يذهبون الى أن استقالة نوري السعيد لم تكن سوى خطوة شكلية جرت بالتنسيق مع الوصي عبدالاله ، بهدف إعادة هيكلة الوزارة و تمتينها لتغدو أكثر انسجاما وقوة تناسب المرحلة التي تمر بها البلاد (السعدي، 2005، ص 93)، وهو الرأي الارجح ، لا سيما أن الوصي كان يضمر رغبة جامحة في" تعديل القانون الاساسي العراقي الصادر عام 1925م" ، بما يعزز صلاحيات الملك وتعزز موقع الوصي الدستوري ، ويكفل له القدرة على التحكم في المشهد السياسي ، ويرسي آليات تمكن النخب الحاكمة من بسط سيطرتها و منع تكرار ما شهده عام 1941م، ولهذا حث الوصي الوزارة على الإسراع في تنفيذ هذا التعديل ، فلم يمض على توليها الحكم سوى شهرين ونيف حتى شكلت لجنة خاصة برئاسة جميل المدفعي ، و ضمت في عضويتها نخبة من الأعيان و النواب و رجال القانون البارزين ، وأنيطت لها مهمه دراسة مشروع التعديل و وضع المقترحات المناسبة له ، و بعد مضي شهرين على عملها ، رفعت اللجنة مقترحاتها الى الوزارة ، التي احالتها بدورها الى مجلس الامة في "الثالث و العشرين من اذار عام 1943م" (الخماسي ،2001، ص 184-194) وعقب إجراءات شكلية أجراها كل من مجلس النواب ومجلس الاعيان ، عرض نوري السعيد لائحة التعديل في صيغتها النهائية على مجلس النواب في السابع والعشرين من ايار عام 1943م. (اسعد، 1984، ص 113) وجرى اقرار اللائحة بموافقة ثمانية و سبعون نائبا من اصل مئة و سبعة وثلاثين نائبا ، ثم اعقب ذلك موافقة مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في التاسع من حزيران عام 1943م ، وقد حضر

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

الوصي عبدالاله الجلسة بنفسه ممارسا ضغطه المباشر لضمان إقرار مشروع التعديل (الحسني. 1988، ص 135).ونظرا لانتهاء أمد الدورة النيابية التاسعة الممتدة من "الثاني عشر من حزيران عام 1939م حتى التاسع من حزيران عام 1943م"، أصدر الوصي عبدالاله إرادة ملكية بحل المجلس و الشروع في انتخابات مجلس جديد ضمن المدة القانونية المقررة ، و قد بدا تدخل الوصي جليا في انتخابات الدورة النيابية العاشرة الممتدة من "التاسع من تشرين الاول عام 1943م حتى الحادي و الثلاثين من ايار عام 1946م "، والتي جرت في الخامس من تشرين الاول عام 1943م(الجوراني، 2004 ص 145) ، إذ اعد قوائم بأسماء المرشحين الموالين له ، و طالب رئيس الوزراء نوري السعيد و وزير الداخلية صالح جبر بإدراجهم أعضاء في المجلس الجديد(غناوي، 2017 ، ص 122) .وقد أبدى كل من نوري السعيد وصالح جبر اعتراضهما على هذه القوائم ، كونهما كانا قد أعدا بدورهما قوائم بأسماء مرشحيهم الموالين لهما بعد استحصال موافقة السفارة البريطانية، غير ان الوصي لم يعبأ باعتراضهما ، بل اصدر تعليمات صريحه تحضر على الوزراء و كبار الإداريين اختيار ذويهم و أقاربهم (الدوسكي ، 2008 ، ص48)، مما اضطر نوري السعيد الى الإذعان لإرادة الوصي و قبول تسعة وتسعون اسما من اصل مئة وخمسة ، فحازت الاسماء التي تبناها الوصي على مقاعدها في المجلس النيابي (الناصري، 1990، ص333) ،وقد جعل موقف الوصي هذا في انتقاء نوابه الحكومة رهينة ارادته ، و كاشفا عن تحول تدريجي في دوره من وصي على العرش الى لاعب سياسي يسعى الى بسط سيطرته الفعلية على مقاليد الدولة و توجيه مساراتها وفق رؤيته الخاصة، وفي هذا الصدد يورد السياسي توفيق السويدي(6)(**زايرالفهد ،1990 ؛ الورد ، 1978، ص 186-187)** **أن** السفير البريطاني علق على هذا الإجراء بقوله " ان الوصي قد آثر ان يكون ديكتاتورا فاختار نوابه بنفسه" (غناوي،2017،ص 123).وكانت باكورة اعمال هذا المجلس المصادقة النهائية على لائحة التعديل للقانون الاساسي ، لتغدوا قانونا نافذا اعتبارا من السابع و العشرين من تشرين الاول عام 1943م، وذلك عقب موافقة الوصي عليها(الخماسي ، 2001، ص 188) .ولعل ابرز ما تضمنه قانون تعديل القانون الاساسي ما يتصل بولاية العهد ، اذ نص على انه "اذا شغرت ولاية العهد وفقا لقانون الوراثة ،فإنها تنتقل الى أرشد رجل عراقي من اكبر أبناء الملك الحسين بن علي طوال مدة الشغور" وبموجب هذا النص ، آلت ولاية العهد الى الوصي عبدالاله بوصفه مستوفيا لهذه الشروط ، في ظل بقاء الملك فيصل الثاني تحت الوصاية و عدم انجابه ولدا ، كما اجاز التعديل للملك عند الاقتضاء و حين تستوجب المصلحة العامة إقالة رئيس الوزراء ، و أباح عند الضرورة اتخاذ عاصمة مؤقتة بديلا عن بغداد ، فضلا عن تعديلات اخرى طالت جوانب متعددة من القانون الأساسي(محاضر مجلس النواب ، 1943، ص 29-35؛ ؛الفهد، 2011، ص 20) .وتكريسا لهذا التحول ، أصدر مجلس الوزراء في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1943م قراراً يقضي بأن يصبح اللقب الرسمي للأمير عبدالإله " صاحب السمو الوصي و ولي عهد ملك العراق"، على أن يعتمد هذا اللقب في جميع المراسلات و المخاطبات الرسمية(محاضر مجلس النواب، 1943 ،ص 53) وما يلاحظ قد جاء تعديل القانون الأساسي ليوفر حماية لحقوق العرش، وليمنح الوصي عبدالإله صلاحيات واسعة النطاق ، إذ بوأه مركزاً

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

دستوريا فاعلا يعلو على السلطتين التشريعية والتنفيذية معا، كان له الأثر في التحكم في القرار السياسي وتعزيز هيمنته (الخماسي ،2001، ص190) .

ولم تختلف الوزارة السعيدية السابعة عن سابقتها، إذ سرعان ما نخرت الخلافات الداخلية في بنيتها وأصابت كابينتها بالوهن، وتجلى ذلك في استقالة ثلاثة وزراء منها(7) ، يضاف إلى ذلك عجزها عن إيجاد حل ناجع لأزمة التموين التي باتت من القضايا المستعصية التي تثقل كاهل البلاد (الطفيلي ،2003،ص 71؛ سعيد وذنون، 2007 ،ص 327) وعلى اثر هذه التراكمات تقدمت الوزارة باستقالتها في التاسع عشر من كانون الاول عام 1943م. (العراق وقائع و احداث ، 2010 ،ص 262).و قبل ان يقبل الوصي عبدالإله استقالة نوري السعيد في الخامس و العشرين من كانون الأول ، عاد وكلفه في اليوم ذاته بإعادة تأليفها ولم يكن بمقدور الوصي في تلك المرحلة الحساسة التي أشرفت فيها الحرب العالمية الثانية على نهايتها ان يعهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى غير نوري السعيد، إذ كان الأخير قابضاً على زمام الأمور في تلك الظروف الدقيقة ، فضلا عن ان متطلبات المرحلة العامة كانت تستوجب عودته الى سدة الحكم لاستكمال ما كان قد بدأه(الحسني ، 1988، ص159)، وفي محاولة لتأكيد حضوره السياسي و أشعار نوري السعيد بأنه المرجعية الأولى في البلاد ، سلمه قائمة تضم عشرة اسماء ليختار من بينها أعضاء وزارته وقد بدا جليا في هذه المرحلة ان طموحات عبدالإله قد طغت على حساباته السياسية ، إذ أخذ يتصور ثقله السياسي اكبر مما كان عليه في الواقع ، وراح يرنو الى مكانة مماثلة لمكانة الملك فيصل الاول في تقرير مصير شؤون الدولة ، وقد أفضى هذا التدخل المتصاعد في الشؤون الجوهرية الى توتر متنام في علاقته بنوري السعيد ، بعد أن اطمأن عبدالإله الى مكانته الدستورية في اعقاب اقرار لائحة تعديل القانون الأساسي ، حتى تمادى في تدخلاته السياسية ، لتتحول المنافسة بينه وبين نوري السعيد على النفوذ السياسي من صراع خفي الى صراع علني مكشوف(محمد، 1988 ،ص 174-175) حين قدم نوري السعيد قائمة مغايرة بعد أن تبين له استحالة الجمع بين مرشحي الوصي في كابينة وزارية واحدة ، وذلك في أعقاب مداولاته معهم ،إ استقر رأيه على استبعاد بعض الأسماء التي اوصى بها الوصي واحلال أسماء جديدة محلها (العمري، 2008 ،ص 78) لتتشكل بذلك وزارته الثامنة الممتدة من" الخامس والعشرين من كانون الأول عام 1943م حتى الثالث من حزيران عام 1944م "

(الجوال، 2013 ،ص 223) و ضمت في تشكيلتها :" نوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء ، و وزيراً للدفاع بالوكالة ،وتوفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء ، ومحمود صبحي الدفتري وزيراً للخارجية ، وعمر نظمي وزيرا للداخلية ، و علي ممتاز الدفتري وزيراً للمالية ، و أحمد مختار بابان وزير للعدلية ، و صادق البصام وزيراً للمواصلات والاشغال ، و عبدالاله حافظ وزيراً للمعارف ، وسلمان البراك وزيراً للاقتصاد ، ومحمد حسن كبة وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وماجد مصطفى وزيراً بلا وزارة." (محاضر مجلس النواب ، 1944،ص8) . وقد تلقى الوصي عبدالإله قائمة نوري السعيد بغضب بالغ و انزعاج واضح ، لا سيما أنها ضمت شخصيات لم يكن يرتاح اليها اولا يعدها في خانة الموالين له ، وفي مقدمتها توفيق السويدي الذي كان ينفر منه ويضيق به ، معتقداً أن ميوله تتجه نحو السعودية (العمري ،1988، ص79)،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

يضاف الى ذلك أن السويدي كان قد وقف في وجه وصاية عبدالإله على الملك فيصل الثاني عقب وفاة والده الملك غازي عام 1939م ، إذ أبرق من خارج العراق برسالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد يحبذ فيها تشكيل هيئة وصاية، ذاكرا فيها :" المفهوم ان مجلس الامة سينظر في الوصاية على العرش ، و ارجح بقوة ان يكون مجلس وصاية لا وصياً واحداً"، غير أن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذا الرأي (شريف ، 2011،ص 47)، علاوة على ذلك ، اعترض السويدي بشدة على لائحة تعديل القانون الاساسي فيما يخص حق الملك في إقالة رئيس الوزراء مؤكداً أن الدستور وضع مبدأ يقضي بعدم المساس بحقوق الملك في زمن الوصاية (محاضر مجلس النواب ، 1943 ،ص 391)، ومن اعترض الوصي على وجودهم في الكابينة الوزارية "علي ممتاز الدفتري" متذرعاً بأن ضم وزيرين من عائلة واحدة تربطهما صلة قرابه في وزارة واحدة امر غير مقبول ، والمقصود بهما محمود صبحي الدفتري وعلي ممتاز الدفتري (عبد الحسين ، 2014،ص 77).غير أن الحقيقة كانت تكمن في موقف الوصي من عدم ولاء علي ممتاز الدفتري له ، ومرد ذلك أنه كان أحد أعضاء وزارة طه الهاشمي " الممتدة من الأول شباط حتى الأول من نيسان عام 1941م"، ورفض الالتحاق بالوصي حين فر الى البصرة (العمري ، 1988، ص79)، يضاف إلى ذلك موقف محمود صبحي الدفتري من لائحة تعديل القانون الأساسي حين عرضت على مجلس الأعيان ، إذ اعترض بشدة على أدخال أي تعديل على حقوق الملك خلال فترة الوصاية (الحسني، 1988، ص 135).كما لم يكن الوصي راغباً في ضم" صادق البصام وعمر نظمي" ، كونهما كانا من أعضاء وزارة طه الهاشمي ولم يلتحقا به حين فر الى البصرة ، فضلاً عن موقف عمر نظمي في مجلس الاعيان الذي اعترض فيه محتجا على التعديلات التي ادخلتها الحكومة على لائحة تعديل القانون الأساسي اثناء مناقشتها في مجلس النواب (العمري،2008، ص 79؛ عبدالحسين ،2014، ص77 ؛ الخماسي ، 2001، ص 135)، ويتضح أن اعتراضات الوصي كانت في جوهرها انتقاماً شخصياً ممن لم يبدوا ولاء مطلقا له في لحظات الأزمة ، ومن وقفوا في وجه توسيع صلاحياته الدستورية . وفي هذا الإطار أشار السفير البريطاني "كينهان كورنواليس" الى أن وزارة نوري السعيد الاخيرة لم تكن محل رضا الوصي عبدالإله نظرا لاحتوائها على شخصيات كتوفيق السويدي و علي ممتاز الدفتري وعمر نظمي ، الذين كان الوصي يصنفهم في خانة غير المخلصين له (الناصري. 1990، ص310) .

غير أن إصرار نوري السعيد وتمسكه بقائمته أجبر الوصي مكرهاً على الموافقة عليها رغم اعتراضه على منصب نائب رئيس الوزراء وإقناعه فأصدر الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة ،مما يدل على قوة نوري السعيد ونفوذه أنه أجبر الوصي على القبول بقائمته رغم معارضته ، وهو ما زاد من حدة التنافس بينهما على السلطة ، إلا أنه ما لبث أن وجد في هذه الوزارة ثغرة دستورية يمكن استثمارها، إذ لاحظ أنها أول وزارة في تاريخ العراق تستحدث هذا المنصب دون أن يكون لهذا المنصب سند دستوري صريح ،فركز على هذا الجانب مستنداً إلى أن القانون الأساسي لا يتضمن نصا واضحا يجيز إنشاء مثل هذا المنصب ، وقد تمكن الوصي من توظيف هذه الثغرة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

ونقل الجدل حول منصب نائب رئيس الوزراء إلى داخل أروقة مجلس النواب لتحقيق أهدافه السياسية. (الجوراني،2004، ص154-155؛ عبد الحسين، 2014، ص77) .

المبحث الثاني: موقف مجلس النواب من منصب نائب رئيس الوزراء :

قد كانت وزارة نوري السعيد الثامنة الأولى في تاريخ العراق التي تستحدث منصب نائب رئيس الوزراء . إذ استد هذا المنصب إلى السياسي المخضرم توفيق السويدي أحد رؤساء الوزارات السابقين ، ويذكر السويدي في هذا الشأن ان نوري السعيد أفضى إليه بأن صحته باتت لا تمكنه من تحمل أعباء المسؤولية مدة أطول مما احتمل ، وأنه بحاجة الى الراحة ، وأنه يود أن يمهد السبيل لمن يخلفه ، مشيراً الى أن اختياره نائباً لرئيس الوزراء من شأنه ان يخفف عنه كثيراً من الأعمال ، مما يكون أجدى للمصلحة العامة ، وكان الهدف الأساسي من هذا المنصب تمكين نائب رئيس الوزراء من ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء كاملة في غيابه خارج البلاد سواء أكان في إجازة أم في مهمة رسمية(السويدي ،2010، ص 345-346) ، وهو ما تحقق فعلا حين غادر نوري السعيد الى فلسطين في التاسع من كانون الثاني لأسباب صحية وعاد الى العراق في السابع من شباط عام 1944م (الجوال ،2013، ص223) ، وقد أشار السفير البريطاني "كينهان كورنواليس" الى هذا الواقع بقوله:" أن صحة نوري السعيد قد تدهورت وأنه يقترب من نهايته السياسية " (الحسني ،1988، ص 173) ويتضح من اختيار نوري ا لسعيد لتوفيق السويدي نائبا لرئيس الوزراء أنه كان يقدم اعتبارات المصلحة العامة و الرأي العام على حساب ارضاء الوصي ، اذ لم يكن ثمة شخصية سياسية في تلك المرحلة تضاهي توفيق السويدي ثقلا و خبرة و حضوراً سياسيا ، مما جعل اختياره امراً حتميا تمليه ضرورات المرحلة لا الاعتبارات الشخصية ، وهنا يتجلى الفارق الجوهري بين عقليتي الرجلين ؛ فنوري السعيد كان ينظر الى مصلحة الدولة و الرأي العام في تلك المرحلة ، في حين كان الوصي عبدالأله لا يرى أبعد من حدود نفوذه الشخصي ، وهذا التناقض في التفكير كان في جوهره الوقود الحقيقي للصراع بينهم .ولابد أن نشير في خضم هذه الأجواء المشحونة ، إلى أن الوصي عبدالإله كان قد شرع في التحرك لفرض نفوذه السياسي و إضعاف نوري السعيد ، مستعيناً في ذلك بكسب السفارة البريطانية الى جانبه ، وقد كشف السفير البريطاني في تقريره المؤرخ في "العاشر من تشرين الثاني عام 1943م، عن رغبة الوصي في إفساح المجال امام الشباب لتولي المسؤوليات ، مدّعياً أن نوري السعيد هو من يعرقل هذه المساعي ، وذلك في إشارة منه الى لقاء جمعهما في لندن" (الخماسي، 2001،ص 199) .ولم تمض سوى أيام قليلة على تأليف الوزارة حتى اندلعت معارضة شديدة كان يقف وراءها الوصي عبدالإله شخصيا ، إذ عمد الى تحريض النواب داخل مجلس النواب ضدها، واستهدفت هذه المعارضة بالدرجة الأولى توفيق السويدي، بحجة أن توليه منصب نائب رئيس الوزراء لا يتوافق مع أحكام الدستور (محمد ،1988، ص 178-179)، و في هذا الصدد يذكر النائب "داخل شعلان لمحمود صبحي الدفتري أن عبدالإله كان يستدعيهم بنفسه عنده في بعض الليالي و يشجعهم على شن هجوم يستهدف السويدي بالذات
(العمري ، 2008 ، ص 74) وقد لوحظ أن من تزعم هذه المعارضة في مجلس النواب كان كل من " محمود رامز وسلمان الشيخ داود ورابح العطية "، وفي الجلسة الثانية المنعقدة في الثالث من كانون الثاني عام 1944م، ما إن تليت الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة وقبل أن تجري

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

انتخاب رئيس لمجلس النواب اعترض النائب "محمود رامز" مصرحا بأنه يقف للمرة الاولى في موقف المعارضة للإرادة الملكية، مشيرا الى أنها جاءت مخالفة للقانون الأساسي من حيث الشكل وعدم اتباع المراحل التشريعية المقررة ، واعترض على قيام الوزارة بابتداع منصب جديد وهو منصب نائب رئيس الوزراء ، مؤكداً أن هذا التعيين جاء مخالفاً للدستور ، مستدلاً بمواد القانون الأساسي ومنها أنه يجوز تعيين وزراء بلا وزارة للاستفادة من خبرتهم ، متسائلاً عن السند الذي استند إليه رئيس الوزراء في إحداث هذا المنصب ومطالبا بأن يعرض مقترحه حول هذا المنصب على مجلس الأمة وفق ما نص عليه القانون الأساسي للتصويت عليه، ومطالبا رئيس الوزراء بالإجابة عن تساؤله عن سبب اتباعه هذه الطريقة المخالفة في اختيار هذا المنصب لتوفيق السويدي (محاضر مجلس النواب ، 1944، ص10) وفي ذات الجلسة ، تصدى رئيس الوزراء للاعتراضات مدافعاً عن استحداثه لهذا المنصب ، مشيراً الى أنه أحاط بهذه الاعتراضات قبل أن يبديها النائب محمود رامز ، واوضح أنه استشار في هذا الشأن قبل إدراج الاسم في التشكيلة الوزارية ، وذلك للبت في مسألة ما إذا كان مقيداً بتعيين وزير بلا وزارة ، وأن القانون لا يمانع ذلك ، وعليه أخذت الحكومة بهذا الرأي ، واضاف نوري السعيد ان مسمى نائب رئيس الوزراء لا يختلف عن مسمى وزير بلا وزارة بأي وجه من الوجوه ، بل يمتاز عنه بأنه يتولى رئاسة مجلس الوزراء بالوكالة عند غياب الرئيس سواء بسبب المرض أو التفتيش أو أي سبب آخر ، دون الحاجة إلى إصدار إرادة ملكية جديدة (محاضر مجلس النواب ، 1944، ص19)، وفي جلسة الخامس من كانون الثاني عام 1944م،ألقى نوري السعيد خطابه في مجلس النواب بمناسبة الرد على خطاب العرش ، كشف فيه حجم الضغوط التي تعرضت لها وزارته منذ تشكيلها ، باعتبارها امتداداً طبيعياً للوزارتين السابقتين ، ولجأ الى تهديد واستخفاف بهم بصورة غير مباشرة حين تحداهم بالاستقالة وخوض انتخابات جديدة إن كانوا واثقين من مراكزهم ووطنيتهم، ثم أشار بوضوح الى علمه بعدم رضا الوصي عن الوزارة ، في اشارة الى ان ما يجري داخل مجلس النواب من معارضه انما يحركها الوصي بشكل غير مباشر، موضحا أنه كلف و اطلع على رغبة الوصي في تأليف الوزارة من اشخاص بعينهم ، لكنه لم يكن بإمكانه أن يرغم هؤلاء على الدخول في وزارة واحدة رغم تنافرهم ، مستشهداً بتجربة سابقة تشكلت فيها وزارة حسب رغبة الوصي فتنازع اعضاؤها بعد ايام قليلة و أدى ذلك الى استقالة أحدهم ، ثم اقترح على النواب بتهكم واضح أن يحل مجلس النواب نفسه ويمنح الوصي حكم المطلق و ختم خطابه بعبارة تهكمية دعا فيها من يرغب بنزع الثقة عنه أن يفعل، معتبراً ذاك تحريراً له لا إساءة (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص 21-22).غير أن هذا الخطاب لم يخمد جذوة المعارضة بل زادها اشتعالاً و تهكما على نوري السعيد وعلى استحداثه لهذا المنصب ، وفي ذات الجلسة ، أبدى النائب" نظيف الشاوي" رأيه في مسألة احداث منصب نائب رئيس الوزراء معتبراً أن ذلك مخالف للنص الدستوري وأن الصراحة قطعية وواضحة في الدستور ولا اجتهاد في مورد النص(محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص 22) .وعلى ذات المنوال شن النائب محمود رامز في ذات الجلسة ،هجوما شخصيا على رئيس الوزراء متهما إياه بعدم اعترافه بمشروعية مجلس النواب ،إذ لم يلجأ إليه عند استقالة وزارته أو عند تأليف وزارة جديدة ، ثم انتقل إلى الاستهزاء به مشيراً إلى تقدمه في السن و موحياً بأن الأولى به ترك موقعه لغيره ، ثم

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

أضاف مادحاً الوصي واصفاً إياه بالمنقذ الذي أمن سلامة الدولة من أخطار تهدد كيانها (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص 24)، وفي الإطار ذاته وفي الجلسة نفسها ، تداخل النائب" إبراهيم عطار باشي" موضحا ان تشكيل هذه الوزارة جاء مخالفا للدستور بسبب إدراج منصب نائب رئيس الوزراء فيها ، متسائلا كيف يمكن الموافقة على مخالفة القانون الأساسي الذي انتهى تعديله قبل بضعة أشهر رغم القسم على المحافظة عليه ، ومعتبراً أنه لو كانت هناك ضرورة فعلية لهذا المنصب لوجب أن يجتمع مجلس الأمة و يقرر إحداثه وفق المادة الرابعة والعشرين بعد المئة من القانون الأساسي المعدل ، منتقداً استمرار تكرار الاعتماد على شخصيات محدودة في تولي الوزارات رغم وجود كفاءات عراقية أخرى (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص 27)، ونلاحظ من خلال هذه المداخلات أن المعارضة لم تكن فقط ضد منصب نائب رئيس الوزراء ، بل ضد الوزارة برئيسها .وفي الجلسة ذاتها ، تداخل النائب" مولود مخلص" مهاجماً نوري السعيد ، مقترحا عليه ترك الحكم لغيره إن كان يشعر بالتعب أو العجز عن معالجة الأوضاع ، ثم انتقل الى الاعتراض على تشكيل الوزارة ، مؤكداً أن الدستور لا ينص على منصب نائب لرئيس الوزراء ، وأن المادة الرابعة و العشرين بعد المئة صريحة في اشتراط أن تطبق أي تقاليد دستورية غير منصوص عليها بقرار من مجلس الأمة و يأخذ بقراره (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص38) اما النائب رابح العطية ففي ذات السياق شن معارضة شديدة على بعض الشخصيات التي تشكلت منها الوزارة والتي كان الوصي قد رفض وجودها ، منتقداً نوري السعيد على تعيينهم في مناصب وزارية والتعاون معهم ، وهم من كانوا يسعون في نظره الى القضاء على حياته في اشارة واضحة الى الوزراء الذين أسهموا في وزارتي رشيد عالي الكيلاني وطه الهاشمي (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص40). وأيد النائب "شفيق نوري السعيدي" ما طرح حول عدم دستورية منصب نائب رئيس الوزراء في ذات الجلسة، موضحاً أن هذا أول مجلس يؤلف في أعقاب تعديل الدستور ، وهو يستهل أعماله بمخالفة دستورية صريحة ، مؤكداً أن الدستور لا يتضمن أي إشارة إلى منصب نائب رئيس الوزراء، وأن التأويل و التفسير مخالف للقانون لأن القاعدة الاصولية تقضي بعدم الاجتهاد في النص ، ثم انتقد صمت النواب على وجود بعض الشخصيات في الوزارة ،واصفاً إياهم بأنهم غير أكفاء ولا مخلصين (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص49).و أمام حدة هذه المعارضة على منصب نائب رئيس الوزراء حاول نوري السعيد معالجة الموقف باستحصال إرادتين ملكيتين في السادس من كانون الثاني عام 1944م، بشأن منصب توفيق السويدي ؛ تضمنت الأولى إضافة عبارتي " وزير بلا وزارة " و "نائب لرئيس الوزراء" في حين قضت الثانية بتعيينه " وكيلا لرئيس الوزراء مدة غيابه عن العراق " و قد تليت هاتان الإرادتان على مسامع أعضاء مجلس النواب في الجلسة الخامسة المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1944م ووفق هذا اصبح " توفيق السويدي الوزير بلا وزارة ونائب رئيس الوزراء ووكيلا عن رئيس الوزراء نوري السعيد مدة غيابه" (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص63).غير أن هاتين الإرادتين لم تغيرا من موقف المعارضة في مجلس النواب ، بل زادتا من حدتها ، إذ تحدث النائب" سلمان الشيخ داود" عقب تلاوتهما منتقداً تلك التسميات مبيناً أن تعديلات القانون الأساسي واضحة وصريحة ولا تحتاج الى فتاوى أو مفتين لتوضيح ما غمض منها ، وأن هذه الإضافات ما هي إلا نتيجة الرغبة في

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

إسباغ عنوان جديد على أحد الاشخاص ، مؤكداً أن لديه معلومات تفيد بأن منصب نائب رئيس الوزراء لم يكن موضع بحث في أي من المداولات التي جرت عند تأليف الوزارة الجديدة ، إلا بعد اشراك توفيق السويدي في اليوم الاخير منها ارضاء له ، متسائلاً بتهكم عن الاساس القانوني الذي يجمع بين صفتي وزير بلا وزارة ونائب رئيس الوزراء في شخص واحد، ومؤكداً أن هذا خروج صريح على أحكام الدستور ، مطالباً رئيس الوزراء بالوفاء بوعده برفع هذا الموضوع الى المحكمة العليا دون تأخير (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص64-65)،و يبدو أن تلك الإضافات على مسمى المنصب منحت النائب سلمان الشيخ داود أفضلية في الطعن به بسبب التخبط الذي ابدته الوزارة في محاولاتها اسكات المعارضة ، اذ جاءت تلك الاضافات عكس المراد منها تماما ، فبدلا من ان تخمد المعارضة أعطتها دفعة أقوى للطعن في دستورية هذا المنصب .وفي ذات الجلسة ، أيد النائب محمود رامز ما جاء في اعتراضات النائب سلمان الشيخ داود مثنياً عليه ، ثم انتقل الى انتقاد إصرار نوري السعيد على إبقاء هذا المنصب ، مطالباً مجلس النواب بالوقوف بحزم وشدة في وجه هذه الإرادة المخالفة للقانون الأساسي حفاظا على كرامتهم ، مؤكدا أن الإرادتين الملكيتين لم تصلحا الخطأ السابق بل زادتاه تعقيداً، إذ جمعت الأولى للسويدي صلاحية القيام بمهام رئيس الوزراء ، فيما جمعت له الثانية ثلاث صفات في آن واحد متسائلاً عن الحاجة الى اصدار إرادة ثانية إن كانت الأولى كافية ، و مؤكداً أنه في مقدمة المعارضين لهذه الإرادة ، مستنداً الى أنه بوجود رئيس الوزراء لا يحق لأحد غيره ترؤس مجلس الوزراء أو التمتع بالحقوق الدستورية الممنوحة له ، ومذكراً رئيس الوزراء بموافقته على إحالة هذه القضية إلى المحكمة العليا ، وهو أمر وافق عليه جميع الوزراء الحاضرين في مجلس الأعيان (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص66).ولم يختلف طرح النواب "عبد الكريم الأزري ورابح العطية وحسن السهيل وشفيق نوري السعيدي و إبراهيم عطار باشي و نصرة الفارسي" خلال مشاركتهم في هذه الجلسة عما سبقه ، إذ أجمعوا على رفض استحداث منصب نائب رئيس الوزراء و على الإرادتين الملكيتين ، مستندين إلى ذات المبررات الدستورية المتعلقة بمخالفة القانون الأساسي التي سبق ذكرها ، مطالبين بإحالة هذه القضية الى المحكمة العليا للبت فيها(محاضر مجلس النواب، 1944 ،ص67-71). ويكشف إجماع هؤلاء النواب على موقف واحد أن المعارضة لم تكن عفوية بل كانت منظمة، وهذا ما يؤكد نجاح الوصي عبدالإله في تنسيق صفوف المعارضة داخل مجلس النواب الذي شكله بنفسه ،مستخدماً إياه اداة لأسقاط الوزارة وإضعاف نوري السعيد.غير أن الجلسة لم تخل من اصوات دافعت عن استحداث منصب نائب رئيس الوزراء ، إذ تداخل النائب "روبين بطاط "مدافعاً بشدة عن هذا المنصب ، مستشهداً بالتجربة البريطانية مثالا ، موضحا ان رئيس الوزراء يرشح و الملك يعين ، وان التعين والترشيح حق مشترك بينهما وأن رئيس الوزراء هو المسؤول دستورياً عنه ، مؤكداً ان هذه الإرادة ليست سوى إخبار عن عمل إجرائي تنفيذي رفعته السلطة التنفيذية و أبلغت به السلطة التشريعية صاحبة الرقابة البرلمانية ، وأن هذا الإخبار لا ينبغي أن يناقش دستورياً في البرلمان إلا من زاوية واحدة ، وهي تضمنه صرف مبالغ مالية ، و لا يكون هذا الصرف إلا باعتماد مالي في الميزانية العامة للدولة او بقانون خاص تتقدم به الحكومة الى البرلمان ، و عندئذ يكون لرجال البرلمان الحق في مناقشة التعيين عبر قبول الاعتماد المالي أو رفضه. (محاضر مجلس النواب ،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

1944 ،ص67-69) .وعلى ذات المنوال ، تداخل النائب "عبدالوهاب محمود" في الجلسة ذاتها مدافعاً عن استحداث هذا المنصب والإرادتين الملكيتين ، مبينا أنه يناقشها من منظور قانوني لا سياسي ، وهو ما يشكل أشارة الى ان النقاش الدائر كان في جوهره سياسياً اكثر منه قانونياً ، مؤكداً ان هذه المسألة إدارية بامتياز ، مستنداً الى المادة الرابعة والستين من الدستور التي نصت على أن رئيس الوزراء حين يغيب لأي سبب كان داخل العراق أو خارجه ينوب عنه من يترأس جلسات مجلس الوزراء ، وأن التقاليد الدستورية المتبعة تقضي بأن يكون الوكيل شخصاً يعين بإرادة ملكية للقيام بمهام رئيس الوزراء اثناء غيابه او تواجده في الخارج ، وخلص الى أن الموضوع لا يختلف عما هو متبع في الأمم الدستورية ، مؤكدا أنه لا يحق لمجلس النواب مناقشة إرادة التعيين ، بل سماعها فحسب ، وأن له إن شاء الاعتراض أن يرفض الاعتماد المالي المخصص لها (محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص72-73). و مما يلفت النظر أن أصوات المؤيدين كانت اقل عدداً و أضعف حجة من المعارضين ، اذ اقتصر دفاعهم على الجانب الاجرائي متجنبين الخوض في الجوهر، وهو ما يكشف أن المعارضة لم تكن في حقيقتها دستورية بل سياسية بامتياز.ورد وكيل رئيس الوزراء توفيق السويدي الذي كان حاضرا في الجلسة نيابة عن رئيس الوزراء المتواجد خارج العراق، مدافعا عن نفسه وعن منصبه ، مشيراً إلى أن الذهنية السائدة في المجلس منصرفة إلى مسائل فيها الكثير من الدوافع الشخصية ، موضحا أن القانون الأساسي لم يحدد إلا الحد الأدنى لعدد الوزراء بسبعة ، مما أطلق يد رئيس الدولة الأعلى في الزيادة عليهم بتسميات مألوفة أو غير مألوفة حسبما تقتضيه مصلحة الدولة ، و مؤكداً أن إحداث منصب وزير بلا وزارة يقوم صاحبه بمعاونة رئيس الوزراء و الاشتراك معه في الأعمال التي يحددانها بالاتفاق تحت عنوان نائب رئيس الوزراء ، جاء استجابة لفرط المسؤوليات الملقاة على عاتق رئيس الوزراء، مشيراً الى أن هذا العنوان لا علاقة له بالدستور، وأن السلطة التشريعية تملك مناقشة الاعتمادات المالية التي يقتضيها إحداث المنصب، ومستطرداً أن القانون الأساسي لا يستوعب كل التفاصيل ، لذا ينبغي قبول وجود أمور تحتاجها الدولة غير مذكورة ولا ممنوعة فيه ، وأشار إلى أن فكرة هذا المنصب كانت تراود نوري السعيد منذ عام 1939م حين طلب من المحكمة العليا في الحادي عشر من ايلول من العام ذاته إبداء رأيها في تعيين وزير بلا وزارة ، غير أن طلبه رد، إلا ان المسألة عولجت لاحقاً في التعديل الثاني للقانون الأساسي (محاضر مجلس النواب، 1944 ،ص73-77) .ونتيجة لهذه المعارضة الشديدة المتواصلة في مجلس النواب ، فضلا عن مجلس الأعيان ، حول استحداث منصب نائب رئيس الوزراء ، التي بلغت حد الطعن في شخص توفيق السويدي ذاته ، قرر مجلس الوزراء برئاسة توفيق السويدي بصفته " وزير بلا وزارة ووكيلاً لرئيس الوزراء ونائبه" ، في جلسته المنعقدة في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام 1944م (الجوراني،2004،ص 156) .

عرض هذه القضية على المحكمة العليا للبت فيها ، وقد تلي هذا القرار على أعضاء مجلس النواب في الجلسة السادسة المنعقدة في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام 1944م ، طالبا منهم ان المصلحة العامة تقتضي انتظار قرار المحكمة العليا ، فتعالت أصوات النواب معلنة موافقتها (محاضر مجلس النواب، 1944 ،ص79).غير أن الحقيقة كانت غير ذلك ، إذ واصل النواب هجومهم على هذا المنصب عند مناقشة لائحة قانون إضافة مبالغ الى ميزانية السنة المالية

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

1943م في الجلسة الثامنة المنعقدة في السابع من شباط عام 1944م ، حيث تساءل النائب" إبراهيم حييم" موجها سؤاله الى وزير المالية عن المصدر الذي ستصرف منه الكلفة المالية لمنصب وزير بلا وزارة ، وعن سبب عدم طلب الحكومة إجازة المجلس لصرف هذه الكلفة الجديدة إذا صرفت ، وعلى ذات السياق ، وجه النائب عبدالرزاق الأزري السؤال نفسه الى وزير المالية (محاضر مجلس النواب، 1944،ص 95-103)، بل أن النائب رابح العطية ذهب أبعد من ذلك في الجلسة العاشرة المنعقدة في التاسع عشر من شباط عام 1944م، إذ تقدم بسؤال الى رئيس الوزراء يستفسر فيه عن اسباب التأخر في تأليف المحكمة العليا للبت في الموضوع رغم مضي مدة طويلة(محاضر مجلس النواب ، 1944 ،ص 119) و هذا يؤكد أن المعارضة كانت سياسية بامتياز ومحركها الوصي عبدالإله وليست قضية مخالفة دستورية.

و قد أفضت هذه الضغوط المتواصلة الى تقديم توفيق السويدي استقالته في الثالث من شباط عام 1944م و استصدرت الإرادة الملكية لقبول الاستقالة في السادس من اذار عام 1944م (الحسني،1988، ص83)، وصدرت الإرادة الملكية بقبول استقالته في الثامن عشر من الشهر ذاته(محاضر مجلس النواب ، 1944،ص140) ، وقبل أن تصدر المحكمة العليا ، التي تشكلت من "أعضاء مجلس الاعيان صالح باش أعيان وجلال بابان وأحمد الشيخ داود، ومن كبار الحكام مكي الأورفلي وعبدالعزيزالمطير وأنطوان شماس ومصطفى التكرلي" (الجوراني ،2004، ص 158) قراراها ، التي اجتمعت في اليومين الثالث و الرابع من ايار و اصدرت حكمها النهائي الذي أرسلته الى رئيس الوزراء في السابع من ايار عام 1944م، والذي نص على ان " اضافة أي لقب او عنوان كنيابة رئاسة الوزراء الى وزير بلا وزارة استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة و الستين لا تتفق و صراحة المادة المذكورة" (الحسني ، 1988، ص 163)، ويلفت النظر أن المحكمة العليا أصدرت حكمها بعد أن حقق الوصي هدفه بالفعل ، إذ كانت استقالة توفيق السويدي قد سبقت الحكم بأشهر ، مما يكشف أن الوصي لم يكن يسعى الى حل دستوري حقيقي بقدر ما كان يسعى الى إقصاء السويدي من الوزارة و إضعافها ، وقد نجح في ذلك عبر الضغط السياسي المتواصل داخل مجلس النواب قبل أن تبت المحكمة في القضية.

و قد أسهمت استقالة توفيق السويدي في إذكاء جرأة نواب المعارضة ودفعهم نحو مزيد من التمادي في الضغط على الحكومة ، وقد كشف توفيق السويدي في مذكراته "أن غاية المعارضة لم تكن صون الدستور أو الذود عن احكامه ، بل كانت تستهدف إحراج الوزارة و إرغامها على التنحي عن السلطة" (السويدي ،2010، ص 398)، وهذا ما تجسد فعلياً حين انبرى النواب لمهاجمة "لائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان وايار عام 1944م"، فبلغت المعارضة حد التشهير و أختلال النصاب بهدف تعطيل مجلس النواب وشل حركته (محاضر مجلس النواب، 1944،ص142) ، مما اضطر نوري السعيد الى تقديم استقالته في التاسع عشر من نيسان عام 1944م، مصرحا باستحالة مواصلته الحكم في غياب تأييد الوصي "تأييدا كاملا و صريحا و معلنا " (سعيد وذو النون ،2007، ص 328) ، غير أن الوصي آثر التريث و لم يبادر الى اتخاذ موقف من هذه الاستقالة طوال اكثر من شهر ، فواصلت الوزارة أداء مهامها ، ويبدو ان تردده نبع من عدم يقينه بموقف البريطانيين الراغبين في منح الوزارة مهلة إضافية ، يضاف الى ذلك إدراكه أن إقصاء سياسي مخضرم بحجم نوري السعيد قد يعرّض إدارة الدولة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

للاضطراب (محمد ، 1988، ص 179).بيد أن المعارضة في مجلس النواب لم تتوقف، إذ سرعان ما شنت حملة أشد وطأة و أكثر عنفاً على الوزارة (محاضر مجلس النواب، 1944، ص 223؛227؛ 247)، فرفع نوري السعيد استقالة ثانية في الثالث والعشرين من ايار التي اتسمت بنبرة حادة تجاه الوصي عبدالإله متهما إياه بالتحريض على هذه المعارضة، و أشار فيها إلى أن النواب المعارضين قد أشاعوا بين الناس أن الوصي يرغب في معارضتهم و يتعاطف مع هذا التوجه ، مستندين في دعايتهم الى تصريحات رجال الحاشية(جميل ، 1983 ،ص 359-360)، غير ان صياغة هذه الاستقالة لم ترق الى رضى الوصي عبدالإله ، فأقدم على قبولها مستندا الى مضمون الاستقالة الأولى ، وقد صدر القبول الرسمي لها في الثالث من حزيران عام 1944م، لتطوى بذلك وزارة لم يمتد عمرها سوى خمسة أشهر و تسعة أيام.

(الجوال ، 2013، ص 223) .ومن المهم الاشارة الى الدور الذي أدته السفارة البريطانية في هذا الصراع ، إذ علق السفير البريطاني "كينهان كورنواليس "على ما جرى بقوله إنه ، رغم إبلاغ نوري السعيد له بهذه التطورات ، لم يحاول أن يلقي بثقله الى أي من الجانبين باعتبار الموضوع قضية داخلية محضة(محمد ، 1988، ص177-178)، بيد ان هذا الحياد المعلن لم يكن يعكس الحقيقة كاملة ، اذ كانت بريطانيا تتوجس من احتمال انتهاء المسيرة السياسية لنوري السعيد في ضوء تدهور صحته ، فضلا عن رغبتها في تغيير نهجها السياسي في العراق بعد أن شارفت الحرب على نهايتها ،فآثرت الصمت وتركته وحيداً في مواجهة الوصي وكان لهذا الصمت البريطاني اثر بالغ، اذ منح الوصي عبدالإله الضوء الاخضر للمضي في تحريض مجلس النواب ضد نوري السعيد حتى اسقط وزارته (الناصري ،1990، ص307- 308).

وهكذا يتضح مما سبق أن سقوط الوزارة السعيدية الثامنة لم يكن وليد فشل سياسي أو سوء ادارة ، بل كان نتيجة صراع سياسي مدبر ، استغل فيه الوصي عبدالاله مجلس النواب الذي شكله بنفسه أداة لتحقيق اهدافه ، متخذاً من منصب نائب رئيس الوزراء ذريعة دستورية لإقصاء خصومه و إضعاف نوري السعيد ، مستعيناً بصمت بريطاني متعمد أتاح له حرية التحرك ، وقد كشف هذا الصراع عن حقيقة مفادها أن الوصي كان يسعى الى تركيز السلطة في يده لا الى صون الدستور ، وأن المؤسسة التشريعية في تلك المرحلة كانت أقرب إلى أداة بيد السلطة منها الى رقيب عليها .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

الخاتمة:

توصل البحث من خلال دراسة أزمة منصب نائب رئيس الوزراء في الوزارة السعيدية الثامنة الى ان استحداث هذا المنصب لم يكن بدعة دستورية كما ادعى المعارضون ، بل جاء استجابة لضرورة عملية فرضتها ظروف الحرب وتدهور صحة نوري السعيد ، والجدير بالذكر أن هذا المنصب قد تم استحداثه وقبوله لاحقا في وزارة نوري السعيد العاشرة التي تشكلت عام 1949م ، وقد كشف البحث أن المعارضة التي شهدها مجلس النواب لم تكن دستورية في جوهرها فقط بل كانت سياسية بامتياز، حركها الوصي عبدالاله بشكل غير مباشر لإضعاف نوري السعيد وتركيز السلطة في يده ، وهو ما تدعمه حقائق عدة، الاولى ان اكثر من نصف اعضاء مجلس النواب كانوا من مرشحي الوصي اصلا الذين فرضهم على نوري السعيد قبل الانتخابات ، والثانية شهادة النائب داخل الشعلان بأن عبدالإله كان يستدعي النواب بنفسه و يحرضهم على مهاجمة السويدي ،والثالثة ما جاء في استقالة نوري السعيد الثانية ، وربما استغل ايضا الثغرات الدستورية ذريعة لإقصاء خصومه عبر مجلس النواب الذي شكله بنفسه ،و كذلك قد أسهم الصمت البريطاني المتعمد في إعطاء الوصي هامشا للتحرك ، إذ كانت بريطانيا تتوجس من احتمال انتهاء المسيرة السياسية لنوري السعيد في ضوء تدهور صحته حال دون ان تتدخل ،أو لرغبتها في تغيير نهجها السياسي في العراق بعد أن شارفت الحرب على نهايتها ويبدو أنها لم تكن ترى في نوري السعيد الرجل المناسب لهذه المرحلة ، فيما جاء حكم المحكمة العليا بعدم دستورية هذا المنصب بعد أن حقق الوصي هدفه باستقالة توفيق السويدي ، مما يشير الى ان الهدف الحقيقي لم يكن البت في القضية الدستورية بل إسقاط الوزارة، وفي المحصلة، تكشف هذه الأزمة أن المؤسسة التشريعية في تلك المرحلة لم تكن رقيبة على السلطة التنفيذية بقدر ما كانت أداة بيد من يملك النفوذ ، وان الصراع بين الوصي و نوري السعيد كان في جوهره صراعا على السلطة لا دفاعاً عن الدستور.

هوامش توضيحية:

1- العقداء هم كل من فهمي سعيد و صلاح الدين الصباغ و محمود سلمان و كامل شبيب ، للمزيد عن حركة مايو(ايار) 1941 ينظر: الحسني (1990)؛ الغريري (2006).

2- الوصي عبدالإله ابن الملك علي بن الشريف حسين ، ولد في مدينة الطائف عام 1913م ، وانتقل الى بغداد برفقة والده إثر تخليه عن مملكة الحجاز عام 1926م ، وعلى إثر مصرع الملك غازي ، اختير وصيا على عرش العراق عقب اعلان فيصل الثاني طفلا ملكا على العراق في الاول من نيسان عام 1939م ، فاضطلع بأعباء الوصاية حتى الثاني من ايار عام 1953م ، حين تسلم الملك فيصل الثاني مقاليد سلطته الدستورية ببلوغه سن الرشد ، وقد لقي عبدالأله حتفه الى جانب الملك فيصل الثاني في بغداد صباح الرابع عشر من تموز عام 1958م ، في اعقاب الثورة التي اطاحت بالنظام الملكي و اسست الجمهورية العراقية(بصري، 2004، ص 38-48).

3- يعد نوري السعيد من ابرز الشخصيات السياسية التي اثرت تأثيرا بالغا في مسار الحياة السياسية العراقية ابان العهد الملكي ، اذ ولد في بغداد عام 1888م، وتولى رئاسة الوزراء اربع عشرة مرة ، كانت اولاها في الثالث و العشرين من اذار عام 1930م واخرها في الثالث من اذار

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

عام 1958م ، وقد لقي حتفه في الخامس عشر من تموز عام 1958م في اعقاب الثورة التي اطاحت بالنظام الملكي و اسست الجمهورية العراقية. ينظر: (النصيري، 1988).

4- يذهب المؤرخ عبدالرزاق الحسني الى ان ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين، و هم ناجي السويدي و رشيد عالي الكيلاني و ناجي شوكت ، كانوا في طليعة من تزعموا احداث شهري نيسان و ايار عام 1941م ، فما لبثوا ان غادروا البلاد اثر فشل الحركة، فضلا عن ذلك كان اربعة من رؤساء الوزارات السابقين قد انتقلوا الى رحمة الله ، وهم السيد عبدالرحمن النقيب و عبدالمحسن السعدون و جعفر العسكري و ياسين الهاشمي ، وهكذا لم يتبق من وزراء عهد الملك فيصل الاول سوى توفيق السويدي و نوري السعيد ، غير ان السويدي كان مرصود لتولي الوزارة في مرحلة ما بعد الحرب ، مما جعل الثقة والاعتماد يتمحوران حول نوري السعيد بوصفه الخيار الانسب في تلك المرحلة (الحسني، 1988، ص 95)

5- وفي سياق موجة الاستقالات التي اجتاحت الوزارة، تقدم وزير العدلية صادق البصام باستقالته احتجاجا على سياسة الاعتقال المتبعة ، فيما قدم وزير المواصلات و الاشغال محمد امين زكي استقالته على خلفية خلاف نشب بينه وبين وزير المالية على ممتاز الدفتري ، الذي كان قد تولى الحقيبة الوزارية ذاتها بالوكالة ابان مرض امين زكي ، وقد تمحور الخلاف حول تعيين علي رافت رئيسا لمهندسي الطابو لتولي منصب مدير المساحة العامة ، علاوة على ذلك قدم وزير الخارجية عبدالله الدملوجي استقالته بسبب وعكة صحية المت به(الحسني ، 1988، ص 64-66؛78-94).

6- اسمه الكامل سليمان توفيق بن يوسف السويدي ، مولود في بغداد في اذار عام 1892م، اتم دراسته العليا في مدرسة الحقوق بإسطنبول و تخرج منها عام 1912م ، و قد مثل العراق في المؤتمر العربي عام 1913م ، ثم تقلد وزارة المعارف عام 1928م ، قبل ان يتولى رئاسة الوزراء للمرة الاولى عام 1929م ، وتعاقب على مناصب وزارية رفيعة ، اذ شغل حقيبة الخارجية عام 1934م و العدلية عام 1935م ، فضلا عن انتخابه نائبا في مجلس النواب مرات عدة ، وفي عام 1943م عين نائبا لرئيس الوزراء ، ثم تولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية عام 1946م و الثالثة عام 1950م ، وفي التاسع عشر من ايار عام 1958م عين وزير للخارجية في الاتحاد العربي ، وتوفي في عام 1968م تاركا ارثا سياسيا غنيا في تاريخ العراق الملكي (الفهد ، 1990؛ الورد ، 1978، ص186-187).

7- و قد تقدم كل من وزير الخارجية نصرت الفارسي و وزير المالية جلال بابان و وزير الداخلية صالح جبر بكتب استقالتهم . وتباينت اسباب هذه الاستقالات تباينا واضحا ؛ فقد جاءت استقالة الفارسي احتجاجا على اقصائه من مباحثات تأسيس جامعة الدول العربية التي اجراها نوري السعيد دون اشراكه ، اما بابان فقد دفعته الى الاستقالة تشابك ازمة التموين المرتبطة بحقيبته الوزارية و المشكلات المتفاقمة الناجمة عنها في ظل الحرب و تصرفات البريطانيين غير المسؤولة ، في حين جاءت استقالة جبر على خلفية مجريات الانتخابات الجديدة للمجلس النيابي المنحل وعدم امتثال بعض المتصرفين و الاداريين لتوجيهاته (الطفيلي ، 2003، ص 71؛سعيد و ذو النون، 2007، ص 327).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

المصادر والمراجع :

اولا- الوثائق المنشورة :

- العراق . مجلس النواب (1943).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941، الجلسة الثانية والاربعون في 27 ايار 1943.
- العراق . مجلس النواب (1943).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الرابعة، 17 تشرين الاول 1943.
- العراق . مجلس النواب (1943).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة السابعة في 27تشرين الثاني 1943.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الثانية في 3 كانون الثاني 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الثالثة في 5 كانون الثاني1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الخامسة في 22 كانون الثاني 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة السادسة في 24كانون الثاني 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الثامنة في 7شباط 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة العاشرة في 19 شباط 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الثانية عشر في 18 اذار 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة التاسعة عشر في 9 ايار 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة عشرون في 10 ايار 1944.
- العراق . مجلس النواب (1944).محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الحادية وعشرون في 11 ايار 1944

ثانيا- الكتب العربية :

- اسعد، فائز عزيز.(1984). انحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد :دار الحرية.
- بصري، مير. (2004). اعلام السياسة في العراق الحديث(ج2).لندن: دار الحكمة.
- جميل،حسين، (1983). الحياة النيابية في العراق 1925-1946:موقف جماعة الاهالي منها . بغداد : مكتبة المثنى.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

- الجوال ، خالد احمد (2013). موسوعة كبار الساسة العراق الملكي 1920-1958.بغداد: دار الشؤون الثقافية.
- الجوراني، عبد الزهرة مكطوف.(2004). الحياة البرلمانية في العراق 1939-1945. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
- الحسني ، عبدالرزاق.(1988). تاريخ الوزارات العراقية (ج.6). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- الحسني، عبدالرزاق.(1990). الاسرار الخفية في حركة سنة 1941 التحررية(ج2) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- الخماسي،عبد الهادي .(2001).الامير عبدالاله 1939-1958م:دراسة تاريخية سياسية .الاردن: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- شريف،طارق ابراهيم.(2011). حياة الملك فيصل الثاني 1935-1958: اخر ملوك العراق .عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع.
- السويدي، توفيق.(2010). مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق و القضية العربية . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- العمري، خيري امين.(2008). الخلاف ما بين البلاط الملكي و نوري السعيد 1921-1958. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- الغريري، قيس جواد علي .(2006). رشيد عالي الكيلاني و دوره في السياسة العراقية 1892-1965. بغداد: شركة دار الحوراء.
- غناوي، غزوان محمد.(2017). الامير عبدالاله بن علي الهاشمي (الوصي على عرش العراق): حياته و دوره السياسي . الاردن: دار زهران للنشر.
- الفهد، عبد الرزاق المطلك.(2011). الاحزاب السياسية في العراق و دورها في الحركة الوطنية و القومية 1924-1958.بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.
- محمد، سعاد رؤوف شبر.(1988). نوري السعيد و دوره في السياسة العراقية 1932-1945. بغداد: مكتبة اليقظة العربية.
- المركز العراقي للمعلومات و الدراسات .(2010). العراق: وقائع و احداث 1914-1958(ج.1). بغداد: المركز العراقي للمعلومات و الدراسات.
- الناصري، طارق. (1990). عبدالاله الوصي على عرش العراق 1939-1958: حياته و دوره السياسي(ج. 2). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- النصيري، عبد الرزاق احمد.(1988). نوري السعيد و دوره في السياسة العراقية حتى عام 1932.بغداد: مكتبة اليقظة العربية.
- الورد، باقر امين.(1978). اعلام العراق الحديث 1869-1969.بغداد:مطبعة اوفيست الميناء.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

ثالثا ـ الرسائل و الاطاريح :

- خضراء، سراي.(2021). العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945: دراسة الاوضاع السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية.
- السعدي، فاطمة صادق عباس، (2005). صالح جبر و دوره السياسي في العراق حتى عام 1957م(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
- الطفيلي، ستار علك عبد الكاظم.(2003). التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939-1958(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بابل ، كلية التربية.
- عبد الحسين، حامد فرج.(2014). علي ممتاز الدفتري و دوره السياسي في العراق 1940-1958(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية.
- العبودي، عباس كاظم جابر.(2011). نصرت الفارسي و دوره السياسي في العراق 1894-1958(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
- الفهد، زاير نافع.(1990) . توفيق السويدي و دوره في السياسة العراقية 1945-1958(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة، كلية التربية.

رابعا ـ الابحاث:

- سعيد، عبد التواب احمد، ذو نون ،عبد الرحيم.(2007). العراق في تقارير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941-1945. مجلة آداب الرافدين ،(23).
- مهدي ،محمد عبد الستار عبد الكريم.(2022) ، سياسة الاحتواء البريطانية في العراق 1930- 1945م.مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، (22).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.138) 2026,pp.518-537

The Crisis of the Deputy Prime Minister Position in the Eighth Sa'idi Cabinet (December 25, 1943 - June 3, 1944) and its Repercussions in Parliament

Samir Abbas Rikan
Ministry of Education/Baghdad's
Rusafa Education Directorate/3
Sameralrekan@gmail.com
07723250644

Abstract

(The Crisis of the Deputy Prime Minister Position in the Eighth Sa'idi Cabinet (25 December 1943 - 3 June 1944) and Its Repercussions in the Chamber of Deputies). This study seeks to answer a central research question: was the establishment of the position of Deputy Prime Minister in the Eighth al-Said Cabinet — which lasted from 25 December 1943 to 3 June 1944 — a genuine constitutional violation that warranted such fierce opposition within the Iraqi Chamber of Deputies, or was it a political pretext employed by other parties to achieve objectives that extended beyond the stated constitutional concern?

The research reveals that this cabinet was the first in Iraqi history to introduce the position of Deputy Prime Minister, which was assigned to the veteran politician Tawfiq al-Suwaidi. This move sparked fierce opposition in the Chamber of Deputies, which cited the unconstitutionality of this position.

The research concludes that this opposition was not a genuine defense of the constitution, but rather a political tool orchestrated by Regent Abd al-Ilah, who mobilized the deputies of a chamber he had personally shaped, in order to weaken Nuri al-Sa'id and remove al-Suwaidi from the cabinet. These pressures continued until al-Suwaidi was forced to resign, followed by two consecutive resignations submitted by Nuri al-Sa'id, the second of which was accepted on the 3rd of June 1944.

The research further establishes that Britain's deliberate silence gave the Regent room to maneuver, and that the Supreme Court's ruling, which sided with the opposition, came only after the Regent had already achieved his goal. This confirms that the crisis was fundamentally a struggle for power rather than a defense of constitutional principles.

Key words: Deputy Prime Minister, Regent Abd al-Ilah, the Iraqi Basic Law (Constitution), the Iraqi Chamber of Deputies, Constitutional Crisis, Nuri al-Said